

## الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

الأستاذ: عثمان رشيد

جامعة جيجل- الجزائر

[rachiduniv@live.com](mailto:rachiduniv@live.com)

يعتبر مجال التحليل في العلاقات الدولية فقيرا في مستوى الربط بين الدراسات الأمنية والاقتصاد السياسي، ويعود ذلك في معظمه إلى الانفصال غير المسبوق بين التحليل السياسي للعلاقات الدولية، والتحليل الاقتصادي، فالأول نجده محكوما بأدوات كلاسيكية، أنتجها التنظير منذ عدة عقود لم يستطع بعد أن يتحرر منها ولا أن يبدع أفضل منها، وذلك بالرغم من كبر حجم التغيرات وهول ما حدث بين نهاية الحرب الباردة، والحرب العالمية على الإرهاب، إلا أن أدوات التحليل ما تزال هي نفسها، وهذا قد بين عدم قدرتها على التفسير.

أما الثاني فكل ما توصل إليه هو تفسير عمل الأسواق، ديناميكياتها وتحديد دور الفاعلين، وإلى حد ما تنبؤ بتطورات هذه الأسواق، دون الربط بين تأثير النواتج السياسية والعسكرية في فترة تميزت بشعار "الأمن أولا"، على الأداء الاقتصادي للقوى المؤثرة خصوصا، والعالمية عموما.

تحاول بعض الدراسات اليوم تدارك هذا الانفصال وإعادة التحليل الأكاديمي، إلى حيث ينبغي، حيث الارتباط الوثيق بين الدراسات الأمنية وتحليلات الاقتصاد السياسي الدولي، وقد فرض هذا التحول جملة من حقائق السياسة الدولية الراهنة، أين نجد الأمن القومي في خدمة الاقتصاد السياسي، والاقتصاد السياسي في خدمة الأمن القومي، مثل هذا التفاعل تتضح صورته في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، منذ إعلانها الحرب العالمية على الإرهاب، الفترة التي

## الأستاذ: عثمان رشيد

تميزت فيها هذه السياسة بمواجهتها لعدة تحديات متزامنة، عدة فاعلين جدد، وعدة قوى صاعدة.

أسعى من خلال البحث إلى كشف أهمية الاعتماد المتبادل بين الأمن القومي و الاقتصاد السياسي، ذلك أنه في الأصل أن الأمن القومي يعتمد على القوة المادية، والتي بدورها مبنية على النمو الاقتصادي، وكما يبين روبرت جيلبان، أن القادة السياسيين لن يكونوا مستعدين للتضحية بالثروة القومية لأجل الأمن، نظرا للعلاقة السببية بينهما، وإنما وجب على هذا الأمن أن يكون قادرا على خلق الفرص أمام النمو وزيادة الثروة، لأنه على المدى البعيد فان قوة تنفق كثيرا وبإسراف على شؤونها الدفاعية تدمر اقتصادها في الواقع، وتفقده القدرة على إنتاج الأمن المرغوب.

وإذا كانت الدول في شؤونها الداخلية من الواضح دور الحكومة الوطنية في الموضوع، فانه على المستوى العالمي للعلاقات الراهنة، تقل الفرص بين الاختيارات، حيث تغيب الثقة، وتلجأ كل دولة إلى بناء أمنها بقدراتها الخاصة بالدرجة الأولى ثم بالتكامل مع آخرين، أين تكون القوة هي العامل الحاسم. وبما أن الثروة و الأمن مترابطان فان سلوكات القوى الساعية إلى الأمن هنا، تفسر سعيها إلى الثروة في نفس الوقت. الاقتصاد السياسي تواق دوما إلى العلاقات الخارجية، نتيجة الفرص التي تمثلها له في النمو وزيادة الثروة، أين تصطدم الرغبات القومية المتعددة في الغالب، والمتناقضة أحيانا، حينها تكون العودة إلى سياسة أمنية قومية من كل طرف، أمرا ملحا.

الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، وبالنسبة لمركزها العالمي، وقوتها الاقتصادية العظيمة، ومتطلبات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعها، وفي حربها العالمية على الإرهاب، وضعت إستراتيجية قومية أطلقت عليها "إستراتيجية الأمن القومي"، قد مزجت بين جميع هذه المتغيرات بشكل لا تكاد تستطيعه أية

## الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي

### والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

إستراتيجية لأي قوة أخرى على مسرح السياسة العالمية، عملية تزويج بين الاقتصاد السياسي والأمن القومي، لإنتاج الرفاه والثروة والأمن معا. وفي اعتقادي أن هذه القدرة التي تتداخل فيها جميع القيم التي ينتجها مجتمع متطور من العلوم والتكنولوجيا والفكر السياسي، وكذا الإبداع والتطوير المدني والعسكري، قد أهلت الولايات المتحدة لأن تكون القوة المهيمنة، القوة الأسبق، بل القوة الإمبراطورية الأولى في العالم بحسب مختلف مقاربات التحليل التي اعتمدتها نخبة من المفكرين<sup>(1)</sup>.

### الاقتصاد السياسي للأمن القومي:

يقوم الاقتصاد السياسي الأمريكي على المبادئ الليبرالية، ويتطوره أصبح يعتمد إلى حد بعيد على الاقتصاديات الخارجية، لا سيما الأسواق، وتحديدًا السوق الأوروبية و الآسيوية بالأساس، ثم بدرجة أقل أمريكا اللاتينية والدول ذات العائدات المالية الكبيرة مثل دول الخليج، والاقتصاد السياسي الأمريكي هو أساس قيام هذه الدولة التي تحولت إلى القوة الاقتصادية الأعظم في العالم<sup>(2)</sup>، وذلك منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، كما أنه المحرك الأكبر لسياستها الخارجية وهو المحدد الأساسي لها، وسيكون على الأرجح هو المحدد الرئيسي لأي تراجع أو انهيار للقيادة الأمريكية للعالم<sup>(3)</sup>. ولعل هذه الحقائق تعطينا مدخلا لفهم السياسة الخارجية الأمريكية وتفسيرها. ومن منطلق العلاقة الوطيدة بين السياسة الداخلية والخارجية، نجد الإدارة الحاكمة تعتمد على ما ينتجه الإنفاق على الأمن القومي من المخصصات المالية الضخمة في إجابتها عن حاجيات المجتمع الأمريكي إلى الرفاه، الوظائف، النمو الاقتصادي، وكذلك تكوين الثروة كأحد الأهداف الكبرى للأمة الأمريكية، وبشكل ذلك أحد أهم الحلول وأسرعها توليدا للنتائج المرجوة.

### الأستاذ: عثمان رشيد

يلاحظ الباحثون أنه وفي الفترة اللاحقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي، وارتفعت المخصصات المالية بجانب الأمن القومي، لتبلغ 1 تريليون دولار في العام 2009<sup>(4)</sup>، وهذا لأجل الإيفاء بعدة متطلبات في إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة الرئيس بوش، وكان على رأسها الحرب العالمية على الإرهاب، ثم أنه في الحقيقة المفسرة لتضخم ميزانية الدفاع والشؤون العسكرية، تكمن الرغبة الأمريكية في مزيد من العسكرة للعلاقات السياسية الدولية في عصر العولمة، العصر الذي بينت مؤشرات القوة فيه إلى دخول القوى الصاعدة ببنى قوة مختلفة، أي غير معسكرة<sup>(5)</sup>، والعسكرة هي العامل الحاسم لإعادة إنتاج النظام العالمي على الشكل المناقض لما تبديه مؤشرات القوة في ظل العولمة، فإذا افترضنا أنه في ظل العولمة تمكنت قوى متعددة من الانزياح خارج الضغوط الأمريكية، اعتمادا على ما توفره من ميكانزمات التنافس الاقتصادي، وتحقيقها لفوائض مالية ضخمة، فإن المبادلات التجارية العالمية التي حتمها الولايات المتحدة لفترة طويلة من القرن العشرين، ستمكن خصومها ومنافسها من تجاوزها والتفوق عليها، أساسا في المكونات المادية للقوة، وذلك ينبئ بتراجع السيادة والهيمنة الأمريكية، ومعناه أن الولايات المتحدة، ستشاركها تلك القوى في كل كبيرة وصغيرة من ترتيبات الشؤون العالمية الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما يعني فيما يعني أن الولايات المتحدة ستزاح عن مكانتها الحالية في القريب، ولكي تستبعد مثل هذا التقهقر والتدني في المكانة التي تتمتع بها، ينبغي الرفع من الطابع العسكري لعلاقات العولمة<sup>(6)</sup>، وقد رافق ذلك ممارسة الضغط على جميع القوى العالمية نسبيا، وعلى تلك الإقليمية كذلك، حيث جميعها ودون استثناء قد شاركت في التعاون العسكري والاستخبارات مع الأهداف الأمريكية في حربها العالمية على الإرهاب. ولأجل التأكيد على هذا الطابع العسكري المراد منه التخفيض من القدرات غير العسكرية

## الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي

### والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

للمنافسين والأعداء، تكون الوسيلة الأمثل في تضخيم النفقات العسكرية، ليقتنع العالم أنه يواجه عدوا يمتلك من القدرات ما يمكنه من تدمير الرفاه المادي والاجتماعي لشعوب العالم، بينما الهدف الأمريكي يكمن في فتح المجال لوحدها الاقتصادية لمزيد من التوسع ومزيد من التطوير حتى تستعيد المبادرة، وتكرس وضع الوحدات المهيمنة، في التجارة العالمية، وتحصل قدرات علمية أعلى تساعد في تجاوز المنافسين والخصوم<sup>(7)</sup>، وتريد الولايات المتحدة أن تكون هذه الفترة أطول ما أمكن، لذلك استمرت الحرب العالمية على الإرهاب منذ 2001 إلى يومنا هذا، وقد ترجمت كل هذه الأهداف بالشكل غير المباشر في إستراتيجيتي الأمن القومي اللتين أصدرتهما إدارتا الرئيس بوش في 2002 ثم في 2006<sup>(8)</sup>. وان من الجديران نذكر أن الإستراتيجيتان تضمنتا من الوسائل الاقتصادية أيضا ما يحقق هذه الأهداف، والشأن مماثل في إستراتيجية الأمن القومي التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما.

لعل الباحثون في السياسة الخارجية الأمريكية وشؤون الأمن القومي أول ما يرقبون هو ضخامة المخصصات المالية بجانب الأمن القومي، ويمكن لبعضهم أن يشكوا في أنه ليست هذه هي الأهداف من وراء هذا الحجم الهائل من الإنفاق على الأمن، ولكن الذي يزيد من صحة الأهداف مشار إليها أنفا، أن الإنفاق الكبير على الأمن القومي، هو المحور الرئيسي في ضمان الهيمنة الخارجية، وإطلاق يد الإمبراطورية الأمريكية كقوة أسبق في الشؤون العالمية، وهي الإستراتيجية التي تمكن الولايات المتحدة، من الحفاظ في نفس الوقت على الرفاه المادي والاجتماعي للشعب الأمريكي، وهي شؤون تقع في قلب إستراتيجية الأمن القومي التي تبنتها البيت الأبيض<sup>(9)</sup> (2002، 2006، 2010).

## الإدمان الأمني والرفاه الاقتصادي:

يقودنا هذا التحليل إلى البحث في العلاقة بين ظاهرة الإدمان على شؤون الأمن في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والرفاه الاقتصادي الذي هو في قلب السياسة الخارجية كما في موازانات الإنفاق الفدرالية، فكل الإنفاق المالي ينبغي أن يكون بجانب الرفع من النمو الاقتصادي، وأن يسعى إلى مزيد من خلق الوظائف، وبالتالي زيادة الثروة، وهكذا تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على مكانتها العالمية<sup>(10)</sup>، ولعل مقولة انجلز " لا شيء يعتمد على العوامل الاقتصادية مثلما تفعل القوات العسكرية والبحرية"، خير برهان على العلاقة بين الإدمان الأمني من أجل الرفاه الاقتصادي كما تفعل الإستراتيجية الأمنية الأمريكية<sup>(11)</sup>، وفي مقولة انجلز كذلك " أن الثروة القومية مدعمة بالقوة القومية، كما القوة القومية مؤمنة بالثروة القومية"، هي إطار يحكم النفقات العسكرية التي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ينبغي أن تكون مؤمنة للثروة القومية، وليس أهم منها كجودة سياسية لأية حكومة، وهي أكثر الوظائف تكلفة سياسيا واقتصاديا وخصوصا في الحالة الأمريكية عندما نجد المخصصات المالية المرتفعة في ظل سياسة التخفيض الضريبي التي تبنتها إدارة الرئيس بوش<sup>(12)</sup>، لسبب جوهري هو التأثير المباشر الذي يحدثه الإنفاق العسكري على الجودة الاقتصادية، فإما أن تنتج التأثير المرغوب، وتحقيق الأهداف المرجوة أو التكون النواتج ضرر بالاقتصاد القومي ككل وبالتالي التراجع في القوة الأمريكية عالميا.

بالاستناد إلى هذه العلاقة يتضح أنه ليس من العبث أن تقوم حكومة القوة الأعظم في عالم اليوم بإنفاق كل تلك المخصصات المالية، فقط بحثا عن الأمن في معناه الكلاسيكي العسكري، بل هو في قلب البحث عن القوة الاقتصادية وتدعيمها، لتأمين المكانة التي تريد الحفاظ عليها، خصوصا عندما نعلم بوجود وحدات عقلنة ودعم القرار المقربة من مؤسسات النظام السياسي في الولايات

## الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي

### والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

المتحدة<sup>(13)</sup>، وأيضاً حيث أن السياسات العامة لا تبرر إلا بالجودة التي تنتجها هذه السياسات. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فينبغي التأكيد على أن الفترة الزمنية التي ترافقت معها هذه الميزانيات الأمنية الضخمة، هي فترة غياب الحروب الكبرى، فلا يعقل أن تواجه القاعدة بميزانيات أمن تفوق التريليون دولار سنوياً، وهو عامل آخر يؤكد أن الهدف أكبر من الحرب العالمية على الإرهاب.

على المستوى الداخلي، في دراساته للاقتصاد السياسي للأمن القومي، توصل كابشتاين<sup>(14)</sup>، إلى أن الميزانيات الضخمة للأمن توفر أجل الخدمات للاقتصاد القومي الأمريكي، ففي ظل المنافسة المعومة يتضح تراجع القدرة الأمريكية بما ينعكس على الأداء الداخلي، وحتى في ظل ليبرالية التجارة العالمية، لم تستطع الولايات المتحدة أن تحقق الفوائض المالية في ميزان مدفوعاتها منذ السبعينات، وإن العجز المزمّن قد أصاب إضافة إلى موازنتها الفدرالية، أصاب ميزانها التجاري مع جميع القوى الاقتصادية الأخرى مثل الآسيان، اليابان، الصين، وحلفاءها الأوروبيين، مقابل فوائض تحققها هذه القوى لفترات من السنوات المتوالية، بل إن العجز الأمريكية لا تمول إلا من فوائض المنافسين<sup>(15)</sup>، وهو وضع يبنى بالتراجع في القوة الأمريكية، وكذلك في الريادة الأمريكية، ويتطلب إستراتيجية كما وردت في مشروع من أجل قرن حادي وعشرون أمريكي جديد PNAC<sup>(16)</sup>.

مستفيدة من تجربة الإنفاق الأمني المضخم في الثمانينات، فكلما بينت أية مؤشرات احتمالاً نحو تراجع أو ركود في الاقتصاد القومي، نجد أن الإدارات الفدرالية المتعاقبة عادة ما تلجأ إلى هذه السياسة لخلق مزيد من التحفيز. بالرغم من وجود دراسات أمريكية تبين أن الحوافز ممكنة الحدوث على المدى المنظور لكنها ستعندم في المدى المتوسط وكذلك البعيد<sup>(17)</sup>، إلا أن الحكومة كونها مطالبة بنتائج فورية ملموسة وارتباط ذلك بالانتخابات، تلجأ إلى هذه السياسة حتى

### الأستاذ: عثمان رشيد

تكسب الرضا العام. أنها سياسة تهدف إلى تعويض الثروة ومناصب الشغل المفقودة بفعل المنافسة المحترمة من القوى الاقتصادية الأخرى، ولكن كثيرا من الباحثين يتخوفون من النتائج العكسية في المدى البعيد، حيث يمكن لهذه السياسة أن تفقد أمريكا كلا من الأمن والاقتصاد معا. لذلك فان هذه السياسة إما أنها وضعت لفائدة المركب الصناعي العسكري، وان ما يصلح له يصلح لأمريكا، أو أنها استماتة لأجل الضغط والتأثير على القوى الاقتصادية العالمية الأخرى وإقناعها بجسامة التهديدات المحدقة<sup>(18)</sup>.

لكن ما تراه كتابة الدولة للدفاع هو مليء بالحوافز والنتائج الايجابية على الاقتصاد القومي، وهي تراهن على الفائدة الكبيرة التي يكتسبها الاقتصاد المدني من الإنفاق الأمني مضخم، برامج البحث والتطوير التي هي رهان أية قوة اقتصادية، يمتلك القطاع الأمني قدرات كبيرة في مجالها، فمن تاريخ التطور الاقتصادي للقوة الأمريكية كان القطاع الدفاعي هو الرائد في تطوير عديد من المجالات الصناعية المدنية، وعلى رأسها الصناعات الثقيلة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، قطاع الطاقة والطاقة النووية، وبحوث الفضاء<sup>(19)</sup>، وهي الرهانات الحقيقية للقوة الاقتصادية في عالم العولمة الراهن، فضلا عن أنه العامل الحاسم الذي يوحى لكل القوى بأن الولايات المتحدة ستبقي على دورها المهيمن في الاقتصاد العالمي، حيث أنه الوسيلة المثلى لزيادة القوة الأمريكية و حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في العالم، ضد تهديدات قائمة وتهديدات محتملة. هذه الحالة يرى أشتون كارتر<sup>(\*)</sup> أنها تأتي في مرحلة سابقة على إستراتيجية ينبغي على الولايات المتحدة أن تبدأ فيها مباشرة بعدها وهي، تغيير إستراتيجية الإنفاق الأمني المضخم، إلى إستراتيجية قائمة على التخفيف من الأدوات العسكرية في ضمان الأمن القومي، خوفا من الارتدادات العكسية له في المدى البعيد، ومن ذلك الاعتماد على الدبلوماسية وبناء الأحلاف، ونشر الاستقرار السياسي في مناطق

الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي

والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

التوتر، وكذلك حث الحلفاء على المساهمة في أعباء الأمن<sup>(20)</sup>، وهي الوسائل التي ظهرت في إستراتيجيتي الأمن القومي 2006 و2010.

### **الاقتصاد العالمي والأمن القومي:**

جدلية الاقتصاد العالمي-الأمن القومي، مستوى آخر مؤشر على أهمية العلاقة بين خلق الثروة والأمن القومي، فالمتغير الأول عالي في نطاق تفاعلاته، بينما الثاني قومي في بناءه وأهدافه. لطاما كان لقضايا الدفاع والحرب انعكاسها الدراماتيكي على الاقتصاد العالمي، بالعكس أيضا كان للاقتصاد العالمي دوره في توفير الكتلة المادية لشؤون الأمن والدفاع، للقوة العسكرية في توفير الأمن القومي قدرة كلاسيكية، لكن في ظل العلاقات الاقتصادية المعولة<sup>(21)</sup>، تدرج نسبيا هذا الدور، لكون استخدام القوة العسكرية ينطوي على خسائر اقتصادية متبادلة للأطراف، ومعنى ذلك أن هناك تعزيزا لدور عناصر القوة غير العسكرية، ومع ذلك نجد أن الولايات المتحدة لديها إصرار على أن تبقى القوة العسكرية الأعظم في القرن الحادي والعشرين، مع أن الجدل لم يحسم نهائيا على هذا الإصرار إذ تثور الدعوة إلى تغيير الوسائل الأمنية باتجاه القوة الناعمة أكثر من أي وقت مضى<sup>(22)</sup>.

اعتمادا على تاريخ حافل بالاهتمام بالتجارة الخارجية، تحريرها وحماية ممراتها البحرية، بالنظر إلى الحاجة الماسة والدائمة للاقتصاد الأمريكي، إلى العلاقات التجارية الخارجية، فقد خلقت علاقة كلاسيكية ودائمة بين القوة العسكرية والتجارة لكل التاريخ الأمريكي. الشيء الذي يفسر انتشار القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة حسب توزع تجارتها الخارجية على ضفتي الأطلسي والهادئ، حيث نجد علاقات الاعتماد المتبادل القوية مع الشركاء التجاريين الأكبر للاقتصاد الأمريكي، والأهمية الأمنية والتجارية في نفس الوقت التي تعطيها السياسة الخارجية لمنطقة "الأبيك"<sup>(23)</sup>، حيث يتركز أكثر من نصف التجارة العالمية. عليه

### الأستاذ: عثمان رشيد

وفي المدى البعيد كما بينت مؤسسة "رند" في رؤيتها لمصادر التهديد للأمن القومي حتى سنة 2020، انطلاقاً من هجمات سبتمبر 2001، بأن التزايد في التجارة الخارجية يتضمن تهديدات مباشرة للأمن القومي، وخاصة ما تعلق بتكنولوجيات الكمبيوتر، المعلوماتية، والاتصالات، عندما يتمكن الخصوم المنافسون والأعداء من هذه القطاعات الإستراتيجية<sup>(24)</sup>.

كما أن الأمن القومي مرتبط بمصدر تهديد آخر يتمثل في اعتماد الاقتصاد الأمريكي على مصادر الطاقة المستوردة، بالإضافة إلى المواد الأولية في قطاعات صناعية حساسة، وعليه فجدلية المصادر الثلاث، السوق الخارجية، مصادر الطاقة الخارجية، والمواد الأولية المستوردة، لها تفاعلاتها المباشرة بالأمن القومي، نلاحظ الارتباط المثير لاهتمامات السياسيين في الكونغرس والبيت الأبيض، حتى كانت المطالبة بوضع إستراتيجية التخلص من اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة الخارجية، خصوصاً نفط الشرق الأوسط<sup>(25)</sup>. والمنطق نفسه فيما يتعلق بالمواد الأولية الإستراتيجية للاقتصاد القومي من جهة ولبناء العتاد العسكري من جهة ثانية، وعليه فحيثما احتوتها منطقة جغرافية من العالم فهي إقليم نشاط السياسة الخارجية والقوات المسلحة معا.

من جانب آخر تسيطر فكرة جوهرية أخرى على السياسة الخارجية في مرحلة العولمة والإرهاب وهي التجارة من أجل الأمن القومي، وقد دفع ذلك إلى تعزيز الاهتمام بمناطق التجارة الحرة مع الأطراف الخارجية دولا كانت أو تجمعات اقتصادية، والملاحظ فيها أيضاً هو أن الولايات المتحدة لا تنشئ هذه الروابط التجارية الإستراتيجية كمناطق التجارة الحرة إلا مع الحلفاء والأصدقاء ولم تقم بذلك بالمطلق مع القوى الخصوم أو الأعداء المنافسين، الذين يشكلون أي مساس بالأمن القومي<sup>(26)</sup>، وفي ذلك مكاسب مزدوجة فهي تحصل على نصيبها من التجارة، كما تبسط سياستها عن طريق الآليات الأمنية التي تقيمها هناك فضلاً عن

## الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي

### والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

قواعدها العسكرية، أما المكسب الأهم في الفترة الراهنة والذي سيستمر إلى المدى القريب، فهو إبقاء القدرة من خلال هذه الآليات على ممارسة الضغط على هذه المناطق للاستفادة من فوائدها المالية العظيمة، حيث هي المصدر الأساسي للولايات المتحدة في تغطية عجوزاتها القومية، سواء تعلق الأمر بميزان مدفوعاتها أو ميزانيتها العامة<sup>(27)</sup>، وفي نفس الوقت تمكنها من منع أن يتدفق الجزء الأكبر من تلك الفوائض إلى مناطق المنافسين أو الأعداء.

### القوة الأسبق: من أجل القوة الاقتصادية:

القوة الأسبق هي التي تمتلك قراراتها وسياساتها الأولوية عن سياسات باقي القوى، بهذا الوصف تنسم السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد تدعمت بدخولها في الحرب العالمية على الإرهاب، ويثور الجدل في الأوساط الأكاديمية الأمريكية وغيرها، حول المصطلح الموصف للدور الأمريكي انطلاقاً من سياستها الخارجية، وإستراتيجيتها العسكرية الموسومة في إستراتيجية الأمن القومي، ويتجه تياران غالبان إلى وسمها بالقوة الأسبق والقوة الإمبراطورية، واعتماداً على إستراتيجية الأمن القومي بما تضمنته من وسائل وأهداف عسكرية واقتصادية، يبدو أن الأمن القومي يتمركز في جوهر كل من الأهداف والوسائل، في كل من القوة الأسبق والقوة الإمبراطورية<sup>(28)</sup>.

هذا التحليل يعتمد على عملية أمنية للسياسة الاقتصادية الخارجية، تمارسها الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس بوش، حيث في ظل رجحان فقدانها للمكانة المهيمنة، فإن العولمة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، لم تعد تعرف بمصطلحات الاقتصاد الليبرالي فحسب، وإنما أيضاً من خلال منظور الأمن القومي<sup>(29)</sup>، لكون العولمة ليست فقط الية للفرص ولكن مشكلة أمنية كذلك، و في عصر سياسة خارجية أمريكية ما بعد السيادة، فإن علاقة جوهرية تظهر ما بين

### الأستاذ: عثمان رشيد

درجة الهيمنة في النظام العالمي، والآلية التي وفقها تستخدم السياسة الاقتصادية الخارجية كسلاح للأمن القومي<sup>(30)</sup>، وذلك في وجه المنافسين والأعداء، ومن الشائع النفوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة على المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، وجولات المفاوضات المتعددة في إطارها، إضافة إلى كل الآليات المستحدثة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما يظهر أيضا في علاقاتها الاقتصادية الثنائية مع أوروبا، الصين روسيا، وآسيان، ودول الخليج، حيث الارتباط الوثيق بين الاقتصادي والأمني، أصبح أحد سمات القوة المهيمنة الأحادية<sup>(31)</sup>.

تقليديا الربط بين الاقتصاد والسياسة الأمنية هو بغرضين، أولهما تحقيق أهداف سياسية وعسكرية خارجيا، والثاني هو تسخير السياسة الأمنية لأجل المصالح الاقتصادية، والملاحظ أن الغرض الثاني هو الذي تركز عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية، أين يجد امتداده في جذور السياسة الأمريكية، حين ذهب جون هوبسون إلى أهمية السياسة الاقتصادية الفدرالية في بناء نظام سلام عالمي، وجدل والتزم معه حول تلك الأطروحة، ثم إلى العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث الهيمنة الأمريكية على ترتيبات العولمة، ثم بالتغير في الإدارة الحاكمة ذات القناعات الأيديولوجية الجديدة حول السياسة الخارجية، والمجهزة في أعقاب أحداث سبتمبر بما يدعمه ويدفعها للاعتماد عليه، كعتاد سيكولوجي، من أجل تبني إستراتيجية امبريالية بعنوان المهمة الحضارية<sup>(32)</sup>، وفي نفس الوقت متجذرة في سياسات الرئيس بوش المالية فيما يتعلق بالتخفيض الضريبي الجاذب للاستثمارات الخارجية، ثم العلاقة بين إنتاج النفط وكل المغامرات الامبريالية من أجله، ثم العلاقة بين العجز المالي الفدرالي والاعتماد على الخارج في علاج هذا العجز.

## الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي

### والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

من جهة أخرى يلاحظ على السياسة الأمريكية أمانة للسياسة الاقتصادية، حيث المصالح القومية بما فيها القوة الاقتصادية، مؤطرة بمفهوم أمني-عسكري، وتصبح القوة الاقتصادية كمصالح وسياسة قومية مسألة أمن قومي<sup>(33)</sup>، ذلك أن العولمة لا تنظر إليها الإستراتيجية الأمريكية بعين اقتصادية فحسب، وإنما بما تتضمنه من التهديدات غير التقليدية للأمن القومي، بمعنى هي ليست مكسب اقتصادي فقط، ولكنها في نفس الوقت مشكلة أمنية، وفي إطار إستراتيجية الأمن القومي بالأجندة الأمنية الجديدة، فالسياسة الاقتصادية، سلاح صريح للسياسة الأمنية<sup>(34)</sup>. فهي أبعد من كونها فن حكم للعلاقات الاقتصادية في إطار مخرجات النظام، ولكنها أساس في ترسانة التأثير على المنافسين والخصوم.

### على ضوء إستراتيجية الأمن القومي: القوة الإمبراطورية؟

يتفجر لدى هيئات البحث الأمريكية، جدل واسع بين فريقين، أول يرى أن النزوح الذي حدث للقوة الأمريكية يجعل منها القوة المهيمنة على النظامين العالميين السياسي كما الاقتصادي، بينما يرى الثاني أن الولايات المتحدة مع نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة، قد اكتسبت مقومات النظام الإمبراطوري، الذي يبسط نفوذه على العالم، من خلال إستراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، بل إن النظام المعولم اقتصاديا وقيميا ما هو إلا نظام حكم الإمبراطورية الأمريكية.

حجج الفريق الأول قائمة على الربط بين الأمن القومي والمصالح الاقتصادية، التي تقويها السياسة العسكرية ومبدأ التدخل بالحرب الوقائية، هذه السياسة كانت عمود إستراتيجية الأمن القومي في 2002، ثم اعتمدتها إستراتيجية 2006، ثم بعدهما ما تضمنته أهداف الأمن القومي في إدارة الرئيس أوباما لسنة 2010، وهي كلها تحقق هدفا مركزيا ، هو أن القوة العسكرية، وإستراتيجية

### الأستاذ: عثمان رشيد

عسكرة العالم، ما هي إلا نزوح نحو استعادة أمجاد القوة الاقتصادية الأمريكية، وتخطي في نفس الوقت للمنافسة المتصاعدة من آسيا وبالأخص من الصين. لكن المعطى الأكيد هو أن النظام الاقتصادي العالمي قد تمت عولته، وقد تعددت مستويات القوة فيه، وكذلك درجات ممارستها، وذلك بدخول قوى غير تقليدية، كما نتجت فيه تهديدات غير تقليدية، هذا المعطى تدركه أوساط البحث الأمريكية، وينادي التيار الغالب بضرورة أن تغير الولايات المتحدة من أهداف السياسة الخارجية، الرامية إلى تكريس الهيمنة الأحادية، كما النظرة الخاصة جدا إلى الليبرالية والحرية. بمعنى آخر أنها عسكرة السياسة الاقتصادية الخارجية، كل ذلك لأجل مزيد من القوة الاقتصادية، الحرب والعسكرة ليس لأن كرامة الولايات المتحدة قد أصيبت في هجمات سبتمبر ولكنها أوجدت الأرض الخصبة لعسكرة وأمننة الاقتصاد العالمي حتى تكون هي اكبر الكاسين في حقبة ظهر فيها طموحين كثر.

الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

الهوامش:

(1)- انظر على سبيل المثال:

-David Macdonough. Beyond Primacy: Hegemony And Security Addiction In U.S. Grand Strategy. Orbis. Vol. 53. Issue N 1. Jan. 2009. pp. 6-22

-Robert Gilpin. War Is Too Important To Be Left To Ideological Amateurs. International Relations.Vol. 19, N 5 London.2005. PP5-18

-William A. Callahan. Remembering The Future-Utopia, Empire, And Harmony In The 21<sup>st</sup> Century International Theory. European Journal Of International Relations. Vol. 10. N. 4. Pp 569-601

Michael Hardt & Antonio Negri. Empire. Harvard University Press.Massachussts. 2000.-

-Jan Nederveen Pieterse. New Liberal Empire. Theory Culture& Society. Vol. 21. N. 3. London 2004. Pp.119-140.

-Matthew J. Morgan. American Empire And The American Military. Armed Forces & Society. Vol. 32. N. 2. Jan. 2006. Pp.202-218.

-Andrew J. Bacevich. American Empire: The Realities And Consequences Of U.S. Diplomacy. Harvard University Press. Cambridge. 2002

- (2) Howard zinn. A people's history of the U.S.1492- present. Harpers Colin new york.1999.pp90-92.

-(3)Andrew F. Krepinevich. Deadly Scenarios: A Military Futurist Explores Wars In The 21<sup>st</sup> Century. Bantam Dell. Random House inc. N.Y. 2009.

Michael J. Panzner. When Giants Fall: An Economic Roadmap For The End Of The American Era. John Wiley & son's inc. Hobokin, New Jersey. 2009.

David P. Calleo. Follies Of Power. America's Unipolar Fantasy.Cambridge University Press.N.Y. 2009.

(4)- بحساب ميزانية الدفاع والتمويل المخصص لتطوير الأسلحة لدى وزارة الطاقة، ثم الأمن الداخلي، وشؤون دفاعية أخرى من خارج ميزانية الدفاع

انظر: Robert

Higgs. Defense Spending Is Much Greater Than U Think: 1 Trillion Dollar. <http://inteldaily.com/2010/04/defense-spending-is-much-greater-than-you-think-1-trillion-dollars/>

Visited 21/01/2011.

(5) Robert Grafstein And Fan Wen. A Bridge Too Far? Commonalities And Differences Between China And The United States. Lexington Books. NY. 2009. P199.

(6) –Andrew Hurrell. There Are No Rules( George W.Bush): International Order After September 11. International Relations. VOL.12, N, 2. LODON. Pp185-204. P.186.

(7) -Titus Galama, James R. Hosek. US competitiveness In Science And Technology. RAND corporation. CA.2008.p.16.

(8)-National Security Strategy.2002& 2006. georgewbush-whitehouse.archives.gov.

Visited 12/03/2009.

(9)- انظر الديباجة التي تتضمنها نصوص استراتيجيات الأمن القومي الثلاث التي أصدرها البيت الأبيض في 2002، 2006، 2010.

<http://www.whitehouse.gov/issues/defense>

Visited: 12/01/2011.

(10)- Chad R. Wilkerson& Megan D. Williams. Defense Spending Affecting The Tenth District Economy? [www.2q08wilkerson\\_williams\[1\].pdf](http://www.2q08wilkerson_williams[1].pdf)

Visited: 10/01/2008. P.52.

(11)-President Bush<sup>s</sup> FY 2008 Defense Budget Submission.

[www.2008\\_budget\\_rollout\\_attachment.pdf](http://www.2008_budget_rollout_attachment.pdf)

visited: 21/03/2009.

الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الامبراطورية؟

(12) – Ibid.

(13) – النظام السياسي الأمريكي يعد أكثر النظم ارتباطا بوحدة العقلنة مثل المؤسسات البحثية، وذلك في مختلف الفروع والتخصصات العلمية، وهي كثيرة ومتعددة انظر على سبيل المثال:

S. M. Amadae. Rationalizing Capitalist Democracy: The Cold War Origins Of Rational Choice Liberalism. University Of Chicago Press. Chicago 2003.pp3-258.

(14) - Ethan Barnaby Kapstein.The Political Economy Of National Security a global perspective.MacGrew-Hill, Inc NY 1992 pp 7-39.

(15) – Iwan Morgan. The Indebted Empire: America's Current Account Deficit Problem. International Politics.Vol.45. LONDON.2008.pp92-112. P.97

(16) – المشروع الذي تأسس لكي يدعو إلى قرن جديد يكون أمريكا وينطلق من مجموعة توصيات تكون عملية تحديث القوة العسكرية والاقتصادية أساسها وتنطوي تحتها كل الدول تحت مسمى "سلام أمريكي" انظر:

www. <http://www.newamericancentury.org/>  
visited 21/01/2011.

(17)-Ron Smith.Military Expenditure And Investment In OECD Countries, 1954 - 1973.Journal Of Comparative Economics vol.4. 1980. pp19-32.

(18)-[www.thepeoplesvoice.org/07/03/08](http://www.thepeoplesvoice.org/07/03/08)

(19)-David Gold .Fewer Jobs, Slower growth: The Military Spending Drains The Economy.

www.Fewer jobs, slower growth military spending drains the economy.htm  
visited: 11/02/2010.

(\*)-Ashton B.Carter, co- director preventive, defense project, Harvard, Stanford universities.

(20) –Ashton B. Carter. Defense Strategy And Budget In The Post Bush Era.

[www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18521/defense\\_strategy\\_budget\\_in\\_the\\_postbush\\_era.html](http://www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18521/defense_strategy_budget_in_the_postbush_era.html)

visited: 10/03/2010.

(21) -www.international political economy what is internationalpolitical economy.htm

Visited: 12/10/2009.

(22)-Robert Gilpin.Global Political Economy :Understanding The International Economic Order.Princeton University Press.2001. p.17.

(23)-Peng Hong Cai.Issues And Prospects Of Maritime Security Of Secure Trade In The APECs West Region.[www.apec.org.au/docs/koreapapers1/SIV-PC-Paper.pdf](http://www.apec.org.au/docs/koreapapers1/SIV-PC-Paper.pdf).

(24) – تقرير قدمته مؤسسة رند البحثية إلى لجنة الشؤون الخارجية بغرفة [www.rand.ct234.pdf](http://www.rand.ct234.pdf) النواب في الكونغرس الأمريكي: بتاريخ 2005-02-02:

Visited:04/01/2008.

K. R. Singh. Energy Insecurity Insecurity And Military – (25) Misadventures In The Persian Gulf Region.International Studies. Vol. 44,N. 04. London. 2007. Pp.283-304. P. 290.

(26) – توقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الدول العربية كلا على حدة ثم

بعث منطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط، ومشروع منطقة التجارة الحرة

للأمريكتين، ومنطقة التجارة الحرة للهادئ APEC، انظر على سبيل المثال: Peng

Hong Cai .Op. Cit.

(27)-[www.docstoc.com/docs/2453417/The-Crisis-of-US-Hegemony-and-the-Future-of-the-Asia-Pacific-Region](http://www.docstoc.com/docs/2453417/The-Crisis-of-US-Hegemony-and-the-Future-of-the-Asia-Pacific-Region)

Visited: 02/11/2009

الاقتصاد السياسي للأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي  
والعشرين القوة الأسبق، المهيمنة، أم الإمبراطورية؟

- (28)- Michael J. Panzner. Op. Cit. pp.1-103.  
- David Macdonough. Op. Cit. pp 6-22.  
- David P. Calleo. Op. Cit. pp 67-148.  
- Ray Kiely. Empire In The Age Of Globalisation:US Hegemony And NeoLiberal Disorder. Journal of International Relations and Development. 2007. 10,pp. 207–209. – Ray Kiely.  
The New Political Economy Of Development: Globalization,Imperialism,Hegemony. Journal of International Relations and Development. 2007. 10. pp. 454–456.  
- Leonard Seabrooke. The Economic Taproot Of US. Imperialism: The Bush Rentier Shift. International Politics, 2004, 41, pp. 293–318.  
- (29) Richard Higgott. US Foreign Policy And The Securitization Of Economic Globalization. International Politics, 2004, 41,pp. 147–175. P.147.  
(30)-Ibid. p. 152.  
(31)-Ibid. p. 152.  
(32)- Leonard Seabrooke. Op. Cit. p.307.  
(33)-Richard Higgot. Op.Cit. p. 160.  
(34)– Ibid. p. 160.